

لأنها تأتي بها والتابع من حيث أن التابع لا يوجد  
 بدون المتبوع وإنما قيد بالحيتية احتواءها التام  
 الأعم كالحرارة للشارف وقد يوجد بينهما كما في  
 الشمس الحرة وأما من حيث أنها تأتي بعد لفظاً فلا  
 توجد إلا معها وفي هذا البيان نفل لأن التابع  
 في الصغرى أن قيد بالحيتية معناها وأن لا يوجد  
 بل كبر الحد الأوسط على يتبع المطلق ويمكن أن  
 يجاب عنه بأن الحيتية الكبرى ليست قيداً للحد  
 بل الحكم فيها فيترك واحد الأوسط نعم اللازم  
 من المقدّمين أن الضمن من حيث أن التابع لا يوجد  
 بدون المطابقة وهو غير مطاب والمضن أن الضمن  
 مطلقاً لا يوجد بدون المطابقة وهو غير لازم  
 من قول الجوال بالخطابفة أن قصداه أقول  
 اللفظ الخال عامي بالمطابقة أمانه يقصد  
 بجزء من الدلالة على جزئيه معناه ولا يقصد

كل ما هي يتلزم بظهور اللازم من لوازمه ما واقله  
 أنها ليست غيرها واللفظ إذا دل على الملتزم بالمطابق لللازم  
 دل على اللازم بالالتزام وجوابه بالاعتناء بظهور  
 كل ما هي يتلزم بظهور لفظها ليست غيرها كغيرها ما  
 تضرراً ما هي إلا أشياء وهم محض ما لها غيرها  
 فضلاً عن أنها ليست غيرها ومن هذا يتبين عدم اللزوم  
 استلزام الضمن الالتزام لا تكامله بل وجوده شرطياً  
 لازم ذمياً فكل ما هيته بسيطاً لم يعلل أيضاً وهو  
 لازم ذمياً لكل ما هيته مركبة فما كان يكون من  
 المركبة ما لا يكون له لازم ذمياً للفظ الموضوع  
 بأزايه واللفظ الجزئي بالضمين والالتزام وفي عبارة  
 المحصن يسأله فإن اللازم مما ذكره ليس بضمين  
 استلزام الضمن الالتزام بل عدم تبين استلزام  
 الضمن الالتزام ورفق ما بينهما أضوا صهي أي الضمن  
 والالتزام مستلزمان للمطابقة لأنها لا يوجد إلا معاً